السياسة الخارجية الأمريكية وأمن الخليج العربي من تغير الدور إلى اهتزاز الثقة (٢٠١٣ – ٢٠٢٠)

خالد حمود العجمى*/ د. محمد سالمان طايع (إشراف)*

مستخلص

إن التغير في أولويات واستراتيجيات الولايات المتحدة، بسبب انتشار التحديات وكثرتها، وبسبب علاقتها الحيوية مع الدول الفاعلة في السياسة الدولية مثل الدول أوروبا وروسيا والصين واليابان . هذه المراجعات أدت إلى تغير حدث في الدور الأمريكي في الشرق الأوسط بشكل عام، وفي منطقة الخليج العربي بشكل خاص، فلم يعد لواشنطن إرادة صارمة في التدخل بالمشاكل الإقليمية، مما يكرس فكرة تغير الدور الأمريكي في المنطقة، وهذا يتماشى مع تطورات مهمة حصلت على صعيد التوجه الأمريكي بما يسمى التوجه نحو شرق آسيا (Pivot to East Asia)، ضمن توجه أكثر عمومية في السياسة الخارجية الأمريكية يُطلق عليه التوجه نحو آسيا (Pivot to Asia) ومع التطورات المهمة التي حصلت على صعيد أمن الطاقة في الولايات المتحدة وتزامن أيضاً مع موجة الثورات العربية عام ٢٠١١م، بالإضافة إلى الاتفاق النووي مع إيران، حيث أصبح التحالف الأمريكي مع دول الخليج العربية والقوي منذ عقود على المحك، فخريطة تحالفات هذه المنطقة تشهد في الوقت الراهن، مراجعات وتغييرات كبيرة، بدأت مع غزو الولايات المتحدة للعراق. وقد اعتمدت الدراسة من الناحية المنهاجية، وعلى المنهج التحليلي، ونظرية مركب الأمن، بالإضافة إلى الاعتماد عل مفهومي المصلحة الوطنية والأمن الإقليمي وتغير الدور، فضلا عن تحليل بعض الكتابات الأمريكية ذات الصلة بالموضوع محل البحث، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها:

إن هناك تغير في الدور الأمريكي ليس في منطقة الخليج العربي فقط، وإنما في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، أملته الظروف الدولية والاستراتيجية والاقتصادية حيث تسعى الولايات المتحدة إلى فك الارتباط بمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وذلك نتيجة الكلفة الاقتصادية والسياسية التي تتحملها الولايات المتحدة، فهي تقوم بسحب قواتها مع تسليح دول الخليج العربية، والاكتفاء بإعطاء الاستشارات العسكرية، كذلك خلصت الدراسة إلى أن ثقة دول الخليج في الولايات المتحدة الأمريكية قد اهتزت، بعد انتشارها في منطقة آسيا والسماح لقوة إقليمية مثل إيران بمد نفوذها في المنطقة، ولاسيما الدور السلبي للولايات المتحد في الثورات العربية.

كلمات مفتاحية: الدور الأمريكي، السياسة الخليجية – السياسة الخارجية الأمريكية – تحول القوة – إيران– النفط الصخري – الثورات العربية – المصلحة الوطنية– أمن الخليج العربي.

---

* باحث دكتوراه علوم سياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- Email: khalidal12@hotmail.com

* أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وخبير سياسات المياة الدولية، وعضو المجلس المصرى للشئون الخارجية

- Email: msalman@feps.edu.eg

Abstract:

The change in United States of Americas' priorities and strategies, due to the proliferation and multiplicity of challenges, and because of its sensitive relationship with Europe, Japan, Russia, and China, are the main actors in international and global affairs. These revisions led to a change in the American role in the Middle East in general. In the Arab Gulf region in particular, Washington no longer has a firm will to intervene in regional problems, which perpetuates the idea of changing the American role in the region, and this is in line with important developments which have occurred in the American orientation to the so-called East Asia (Pivot to East Asia) within a more general orientation in US foreign policy called Pivot to Asia, With the important developments that took place in the field of energy security in the United States and also coincided with the wave of Arab revolutions in 2011 In addition to the nuclear agreement with Iran, where the United States of America alliance with the Gulf Arab states has been strong for decades at stake, the map of alliances of this region is currently witnessing major revisions and changes, which began with the US invasion of Iraq. The study relied on methodology, the analytical methodology, and the theory of the security complex, in addition to relying on the concepts of national interest and regional security and changing role, as well as analyzing some American writings related to the subject in question, and the study reached a number of results, most notably as follows:

There is a change in the American role not only in the Arab Gulf region, but in the Middle East in general, dictated by international, strategic and economic conditions where the United States seeks to disengage from the Arab Gulf region and the Middle East, as a result of the economic and political cost borne by the United States, as it withdraws its forces while arming the Arab Gulf states, and only giving military advice, as well as the study concluded that the confidence of the Gulf countries in the United States of America has been shaken, after its deployment in The Asia region and allowing a regional power like Iran to extend its influence in the region, especially the negative role of the United States in the Arab revolutions.

Key Words:The American role - Gulf policy - American foreign policy - Turning of power - Iran - Rock oil - the Arab revolutions - National interest – Arab Gulf Security.

مقدمة:

تكتسب منطقة الخليج العربي أهميتها من خلال توافر أهم متغيرين استراتيجيين مرتبطين بأمن العالم واستقراره، وهما الموقع الحاكم، والموارد الاستراتيجية المهمة وفي مقدمتها (الغاز والنفط) فموقعها الاستراتيجي الحاكم جعل منها --تاريخياً – " عنق العالم " حيث أن من يسيطر عليها يكون بمقدوره أن "يخنق العالم" بالإضافة إلى امتلاكها أهم وأخطر اداتي إنتاج عرفها العالم (الغاز والنفط) واللذين لا غنى عنهما للاقتصاد العالمي ككل، فمن يسيطر على الخليج العربي وموقعه يسيطر على العالم، وكانت البيئة الاستراتيجية لمنطقة الخليج وما تزال محلاً للتغير والتبدل الكلي والجزئي، بفعل التطورات التي تشهدها بنية وهيكل النظام الدولي من جهة، والزخم الذي تتمخض عنه التفاعلات والتوازنات للقوى الكبرى والمؤثرة في النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي[١].

إن العلاقات بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية، غالباً ما توصف بالاستراتيجية إلا أن التحولات الإقليمية بعد عام ٢٠٠٣ ، تؤكد أنها تمر في مرحلة دقيقة. من أبرزها الاختلاف في وجهات النظر بين الجانبين[٢]، ولعل من العوامل المهمة التي أسهمت في هذه المرحلة الدقيقة، هو إنهاك الإدارة الامريكية في الشؤون الداخلية ، والتدخل في أولويات الاستراتيجية الامريكية – واختلاف الإدارات السياسية، وعدم وجود التزام رسمي أمني للولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول الخليج[٣].

وبالإضافة إلى ذلك فإن مصالح الولايات المتحدة تبدو الأن أوسع بالنسبة لصناع القرار في واشنطن عما كانت عليه منذ عدة حقب ماضية[٤]وإن حدوث تغير في دور الولايات المتحدة الخارجية تجاه دول الخليج العربية في ظل إدارتين مختلفتين (أوباما ٢٠٠٩-٢٠١٧– ترامب٢٠١٧-٢٠٢١) يشير إلى ان هذا الاتجاه يزداد سوءاً مع مرور الوقت[٥].

مشكلة الدراسة :

يرى كثيرٌ من الباحثين أن الدور الأمريكي لم يتغير أو يتبدل سواء في الشرق الأوسط أو في منطقة الخليج العربي، وأن كل ما يقال ليس دقيقاً، فالقوات العسكرية الأمريكية موجودة، والأسطول الخامس الأمريكي متواجد في الخليج، وإن كل ما يشاع هو قراءة خاطئة للسياسة الأمريكية في المنطقة، وأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تترك هذه المنطقة الاستراتيجية لأحد، بينما يرى آخرون، أن هذا التغير والتبدل حصل وهو تبدل واضح لأي متابع، فالتمحور نحو آسيا، والانسحاب من العراق وأفغانستان والاتفاق النووي مع إيران، هذه أدلة لا يمكن أن تشير إلا إلى هذا التغير، حيث تجاذبت الآراء بين مؤيد و معارض حول طبيعة وحدود وفعالية الدور الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

وكذلك حدث نوع من الجدل بين المراقبين والمحللين حول توصيف حالة زعزعة (اهتزاز) الثقة من جانب دول الخليج تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتالي تدور المشكلة البحثية حول تساؤل رئيس:

- ما أسباب ومحددات تغير الدور الأمريكي في منطقة الخليج؟ وما هي أسباب اهتزاز الثقة الخليجية في هذا الدور؟

أهمية الدراسة :

تعود أهمية الدراسة إلى مستقبل دول الخليج العربية في ظل تغير الدور الأمريكي، والأسباب التي أدت إلى هذا التغير، وأيضًا هذا التغيير أدى إلى اهتزاز ثقه دول الخليج العربية بسياسة الولايات المتحدة في المنطقة نظراً لضعف دول الخليج العربية عسكرياً واهميتها اقتصادياً بالنسبة للعالم أجمع وهذا ما يجعلها مطمع للقوى دولية وإقليمية لها أهداف توسعية سواء كانت اقتصادية أو نفوذ وهيمنه سياسية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على العوامل التي أدت إلى تغير الدور الأمريكي في الخليج العربي والشرق الأوسط ككل.
- التعرف على الأسباب الرئيسية التي حدت بدول الخليج العربية على فقد الثقة في دور الولايات المتحدة.
- التعرف على سيناريوهات المستقبل بالنسبة إلى منطقة الخليج العربي وامن دوله .

فرضيات الدراسة:

وضعت هذه الدراسة فرضية رئيسة تدور حول تغير الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، وأن هناك علاقه طردية بين تفاقم الأزمات في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وتغير هذا الدور.

نطاق الدراسة الزمني :

يتحدد النطاق الزمني لهذه الدراسة في الولاية الثانية للرئيس باراك اوباما والولاية الأولى للرئيس دونالد ترامب أي ضمن فترة زمنية تبدأ من العام ٢٠١٣م ، وتنتهي عام ٢٠٢٠م ويرجع السبب في إختيار هذه الفترة إلى صلاحيتها لدراسة القضايا المطروحة في مقدمة هذه الدراسة ، ولإرتباطها بالمتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على تغير الدور الأمريكي في منطقة الخليج العربي .

منهجية الدراسة:

ينهض الإطار المنهجي للدراسة على عدد من المحاور

١- المنهج التحليلي:

من خلال تحليل العلاقات بين الدور الأمريكي وأمن الخليج، وذلك من خلال الملاحظات الامبريقية.

٢- المفاهيم التحليلية

أ- مفهوم تغير الدور:

عرف رالف لينتون " الدور بانه" الممثل للجانب الديناميكي للوضعية، فالفرد مخول له وضعا اجتماعيا يميزه أو يمثله عن اوضاع الاخرين، فعندما نضع الحقوق والواجبات التي تشكل الحالة موضع التنفيذ ، فهو يؤدي دورًا، وعرف جون واهكلي الدور كمجموعة متماسكة من قواعد السلوك التي يعتقد المنخرطون في التفاعلات التي سيتم ابرازها لتنطبق على جميع الاشخاص الذين يشغلون نفس المنصب.

والتصورات الدور القومي للدولة تشمل على سبيل المثال: هيكل النظام الدولي، والراي العام العالمي، والتزامات الدولة الخارجية، والاعراف الراسخة في النظام الدولي مثل مبدا المساواة في السيادة بين الدول، وتؤثر تصورات الادوار الوطنية علي قرارات السياسة الخارجية للدول لثلاث أبعاد(٦):

الأول: تحديد الافضليات المتعلقة بعملية واسلوب وضع السياسات واتخاذ القرارات في السياسة الخارجية.

الثاني: ان تصورات الادوار الوطنية لها تأثير إجباري علي تحفيز الارادة والاهداف والافعال.

الثالث: تعطي تصورات الدور الوطني لصنع السياسات، سواء داخل الحكومة الوطنية او مع حكومات الدول الاخرى.

وتغير الدور ما هو الا تغير في الافضليات المتعلقة بأسلوب السياسات واتخاذها بما يتناسب مع اهداف السياسة الخارجية والوضع الاقتصادي والعسكري وحتى الاجتماعي للدولة.

ب- مفهوم أمن الخليج العربي

أخذت دول الخليج العربية مفهوماً خليجياً خاصاً لأمنها القومي يركز بالدرجة الأولى على البعد العسكري ، والقدرة الدفاعية بشكل خاص حيث سارع معظم هذه الدول إلى عقد صفقات وأسلحة أو عقد إتفاقيات فردية أو جماعية عسكرية وإصدار إعلانات أمنية مع الدول الأجنبية – غربية – أو الدخول في مفاوضات عسكرية فيما بينها لتحقيق الأمن والدفاع عن نفسها(٧) .

ت- مفهوم المصلحة الوطنية

لقد تطور مفهوم المصلحة الوطنية أو القومية من مفاهيم اقدم منه ، فمنذ القرن السادس عشر في ايطاليا والقرن السابع عشر في انجلترا نشأت مفاهيم (ارادة الامير) ومصالح السلالة الحاكمة ، وقد حل محلها مفهوم المصلحة القومية مع قيام الدولة القومية وانتقال الولاء لها ، واستعمل هذا المفهوم منذ نشأته كأداة تحليل سياسية لوصف وشرح وتقويم السياسات الخارجية للدول، كما استعمل كوسيلة لتبرير او رفض او اقتراح سلوكيات سياسية معينة، ويعتبر هذا المفهوم ان الهدف الاساسي للدولة هو تحقيق مصالحها، وذلك عن طريق جميع الوسائل الممكنة، وهو بالتالي يؤكد ان الدول تتصرف وفقا لمصالحها الوطنية،

وبالتالي يمكننا التأكيد على انه مهما يكن نوع الحكومات فان الدول تتصرف طبقا لمصلحتها القومية[٨].

ج- مفهوم الأمن الإقليمي:

الأمن الإقليمي اصطلاح أكثر حداثة يبرز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع وتنظيم تعاون عسكري لدول ذلك الإقليم لمنع أي قوة أجنبية أو خارجية من التدخل في ذلك الإقليم. وهو نوع من التحالف بين دول إقليم معين لتنظيم الدفاع عن ذلك الإقليم، وجوهر هذه السياسة هو التعبئة الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث[٩].

٣- النظريات التحليلية :-

نظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex Theory (RSCT):-

مع ظهور العديد من نظريات العلاقات الدولية مثل الواقعية والليبرالية، أخذ المزيد من النظريات الأفراد كوحدة للتحليل وتطوير الإدراك المعرفي، بما في ذلك مفهوم الأمن الإقليمي والتحليل على مستوى الإقليمي، فبسبب كثرة بروز التهديدات الأمنية الجديدة وتعددها وعجز الدولة عن صدها بمفردها وسرعة انتشارها أصبح الأمن الإقليمي حتمي ومطلب للتحدي ومواجهة هذه التهديدات، حيث ارتبط الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية عديدة في أدبيات العلاقات الدولية، أبرزها المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية[١٠].

المبادئ الأساسية للنظرية:

اعتبرت دراسة الأمن المجتمعي "Communities Security" تعادل دوتيش المتمحور أساساً حول فكرتي إقليمية الأمن والاعتماد المتبادل الركيزة الفعلية التي اعتمدها بوازن وويفر في مفهوم مركب الأمن الإقليمي في كتابهم "الشعب والدول، والخوف : مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية.

""People, States, and Fear: The National Security Problem"

ليطوره فيما بعد أول ويفر في كتابهما المشترك Regions Security International of Structure and powers" إلى نظرية مركب الأمن الإقليمي سنة ٢٠٠٣م[١١]، وتقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على فكرة رئيسية تتمحور حول أن المستوى الإقليمي هو جوهر ومركز التحليل الأمني في فهم قضايا العلاقات الدولية الأمنية، ويعرف باري بوازن مركب الأمن الإقليمي على أنه:- "مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها ومخاوفها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق إلى درجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض[١٢]، وتقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على جملة المرتكزات والمبادئ النظرية تتمثل فيما يلي:

- تعتبر مركبات الأمن الإقليمية المكون الرئيسية للأمن الدولي.
- يعد العامل الجغرافي أحد أهم العوامل المشكلة للمركب الأمني.

- تنتقل التهديدات بصورة أسرع على المستوى الإقليمي، حيث أن العامل الجغرافي عامل فعال في الأمن.
- ترتفع درجات الاعتماد الأمني المتبادل بين أطراف المنطقة الإقليمية، وهذا بحكم العوامل التاريخية والثقافية والجغرافية.
- لا يمكن جعل فكرة مركب الأمن عالمية، وهذا بسبب أن المركبات تكون عرضة للاختراق.

وتكمن أهمية نظرية المركب الأمني في أنها تتعامل مع التهديدات الأمنية بشكل دقيق في منطقة محددة التي تسهل الإحاطة بجميع المتغيرات للظاهرة الأمنية في محيطها الإقليمي، وهو ما يجعل من التحليل يأخذ بالاعتبار الاختلافات المنطقية، مما يتيح للباحثين القيام بعملية المقارنة الأمنية بين الأقاليم(١٣).

متغيرات نظرية مركب الأمن الإقليمي:

تتحدد علاقة مركبات الأمن الإقليمية وفقاً لمجموعة من المتغيرات المتمثلة في(١٤):-

العداوة – الصداقة Enmity – Amity

تتحدد ديناميكيات مركبات الأمن الإقليمية وفق علاقات العداوة والصداقة، والتاريخية، والتلاحم الجغرافي، الذي يخلق حالة الاعتماد الأمني المتبادل، فحالات العداوة والصداقة تؤثر وبشكل كبير على العلاقات الأمنية الإقليمية، وهو ما يحدد طبيعة المخرجات الإقليمية، بحيث تصبح العلاقة تتحكم في مخرجات السياسة الخارجية للدول نحو بعضها البعض، بحيث يكون هناك توقع علاقات السلم والتعاون الإقليمي وعدم وقوع الحرب، أو منافسة وتوتر وهو ما يعيق عملية بناء مركب إقليمي.

التخومية Adjacency:

أي وجود علاقات الوجود الجغرافي التي تربط طرفين أو أكثر ضمن علاقات تفاعل في الاتجاه الإيجابي، أي علاقات من التعاون الأمني، التنسيق الاستراتيجي وإجراءات بناء الثقة المتبادل من أجل خلق منطقة آمنة ومستقرة، أو تتجه إلى اتجاه سلبي، الذي يجعل من الأطراف المتجاورة تنخرط في عمليات المنافسة الأمنية، سباق التسلح، توازن القوى، فالوحدات السياسية مرتبطة أمنياً بالوضع النحوي ابن ما تتمدد الظاهرة الأمنية غير الحدود الوطنية.

الاعتماد الأمني المتبادل Mutual security dependence

إن علاقات الاعتماد المتبادل الأمني مبنية على فكرة احتمالات العطب الاستراتيجي أو الاستقرار الأمني بين وحدتين سياسيتين أو أكثر.

مبدأ القوة Force principle

يعتبر مبدأ القوة أكثر المتغيرات تأثيراً في الديناميكيات الإقليمية، لأنه يؤثر بشكل فوري في البيئة الإقليمية للدول، فجوهر الاستقرار داخل مركب الأمن الإقليمي يكون من خلال تحقيق التوازن ليس في المصالح فحسب، وإنما في القوة أيضاً.

مبدأ الاختراق Penetration

يقوم مبدأ الاختراق على إبراز تأثير التدخلات الخارجية في المنطقة الإقليمية، وكيف تؤثر الاختراقات الخارجية في تغيير صورة وطبيعة المركبات الأمنية الإقليمية كما يشير مبدأ الاختراق إلى قيام بعض القوى الإقليمية باختراق مركبات الأمن الإقليمية في المناطق المجاورة لها، بسبب وجود عدد من الإثنيات الموزعة على عدد من دول المنطقة، أو بسبب انتشار جملة من التهديدات الأمنية واختراقها للحدود الجغرافية أو من خلال منافسة بين طرفين إقليميين، بحيث يلجأ كل طرف إلى تحالفات من خارج المنطقة، وذلك عبر وضع ترتيبات أمنية مشتركة مع القوى الخارجية أو الإقليمية المشكلة لمركب الأمن الإقليمي(١٥).

إن نظرية مركبة الأمن الإقليمي تحاول شرح كيف يقدم المستوى الإقليمي للتحليل أفضل تفسير للظواهر الأمنية(١٦).

أنواع المركبات الأمنية:

يمكن التمييز بين إحدى عشر نوعاً من مركبات الأمن الإقليمي في العامل تتمثل في :

- المركبات المركزة Centered: يتكون هذا النوع من المركبات من قوة عالمية أو بعض المؤسسات الجماعية يمثله بالاتحاد الأوربي.
- مركب القوى العظمى Great Power Complex: وهو المركب الأمني الذي يكون شكلاً من مجموعة من الدول الكبرى في المجتمع الدولي كمثال على ذلك فإننا نجد شرق آسيا والذي يشكل من اليابان والصين مصدر قوته حيث يلعب كلاهما دوراً محورياً داخل هذا المركب.
- المركبات الأمنية النموذجية أو المعيارية: Standard: ويتميز هذا النوع بغياب أي قوة عالمية داخله، أي أن الدول المشكلة للمركب الأمني هنا تتساوى أو تتفاوت بشكل طفيف في القوة والمكانة على المستوى الدولي ولا تمثل قوة عالمية، ممثلة بالشرق الأوسط أو جنوب آسيا...إلخ.

الأمن الإقليمي وعلاقته بالتهديدات الأمنية:

أصبحت مختلف التهديدات الأمنية الجديدة تشكل هاجساً بالنسبة للدول، فلم يعد بمقدور الدولة الوطنية لوحدها صيانة وتكريس أمنها بمفردها لعدة تغيرات داخلية وخارجية وظهور مفاهيم جديدة للأمن، كالأمن المتكامل، والأمن التعاوني، الأمن المتبادل...إلخ، وهي مفاهيم تعزز دور المدخل الإقليمي في ردع التهديدات الأمنية، والتي من بينها تكلفة الأعباء الكبيرة للحفاظ على الأمن بالمعنى الحديث، فتعقد المسألة الأمنية واتساع رقعتها الجغرافية، وربط أمن الدول بدرجة أمن واستقرار دول الجوار وهو ما يمكن أن نطلق عليه بشبكة الأمن، وذلك راجع إلى أقلمة وعولمة التهديدات الأمنية(١٧).

وللإجابة عن الأسئلة المطروحة، واعتمادًا على الإطار المنهجي، ستنقسم الدراسة إلى محوريين رئيسيين:

- أسباب تغير دور الولايات المتحدة في منطقة الخليج.
- اهتزاز ثقه دول الخليج العربية في دور وسياسة الولايات المتحدة.

أولاً: أسباب تغير دور الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي

هنالك بعض الباحثين الأمريكيين قالوا بتراجع أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الامريكية والتي أجملها الباحث (aaron daivd) وهو دبلوماسي أمريكية في أربعه أسباب هي[١٨]:

أ- تضاءل احتمال نشوب حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة ومنافسيها (روسيا والصين) يكون الشرق الأوسط ساحتها .

ب- انتهاء حرب الولايات المتحدة على الإرهاب، واعتمادها على الطائرات بدون طيار، لاستهداف عناصر الجماعات الإرهابية بالمنطقة.

ج- أن الولايات المتحدة لم تعد في حاجه إلى نفط المنطقة، بعد ثورة النفط والغاز الصخري، التي تمتلكها الولايات المتحدة والتي تغنيها عن نفط الشرق الأوسط.

د-انهيار أعداء الولايات المتحدة بالمنطقة، والتفوق النوعي الإسرائيلي على العرب.

وماتزال الولايات المتحدة هي اللاعب الرئيسي في المنطقة فهي تقوم بدور محوري أيضًا في إمداد المنطقة بمبيعات الأسلحة[١٩].

بيد أن هناك شيء تبدل في هذه العلاقة، يحاول الباحث استكشاف الأسباب العميقة التي أدت إلى تغير الدور الأمريكي في منطقة الخليج العربي ونشوء خلافات بين دول الخليج العربية . والولايات المتحدة الضامن الأول حتى الان لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي ودوله.

١- تحول القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق :

منذ عقود باتت هيمنة الغرب السياسية الطويلة ، تعاني من الانحسار والانطفاء ، وفي الوقت نفسه كان ثمة تحول من نوع أخر أكثر عمقاً في التوزيع العالمي للقوة الاقتصادية والسياسية تجري على قدم وساق ، ومع مرور الزمن تمخض هذا التحول عن تدرج هرمي جديد للسلطة في المنظومة الدولية، تجلى بقدر أكبر من الوضوح للمرة الاولي نتيجة أزمه اواخر ٢٠٠٧ المالية[٢٠]لقد أصبحت الحقيقة الجديدة ،أن العالم الغربي يفقد بسرعه تفوقه ، ليحل محله نظام دولي جديد ، تم تشكيله اما من خلال ما يسمي (Brics) اومن خلال قارة اسيا[٢١]، ومن غير المتوقع أن تستمر الهيمنة الامريكية لفترات طويلة؛ لأن الولايات المتحدة متفوقه ولكنها ذات قدره محدودة[٢٢].

لقد نمت الصين والهند بمعدل ١٠% خلال الثلاثين عاماً الماضية بينما معدل نمو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة اقل من ٦% ، ولم يعد الغرب يقود الاقتصاد العالمي[٢٣] فبحلول عام ٢٠١٥ شكلت آسيا ثلث الناتج الاقتصادي العالمي من حيث تعادل القوه الشرائية، وبحسب التقديرات ستستمر في الارتفاع إلى ٤٠% بحلول عام ٢٠٢٣، وستتجاوز ٥٠% بحلول عام ٢٠٣٩، وستمثل الصين وحدها اكثر من ربع

الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠٥٠ ، والهند بنسبه ١٧% من إجمالي حصة اسيا البالغة ٥٥%، في المقابل، ستنخفض المساهمة الأوروبية في الاقتصاد العالمي بحلول ٢٠٥٠ إلى ٢١% فقط[٢٤].

ان التغيرات التي تشهدها موازين القوي السياسية والاقتصادية توضح أن هناك عالماً مغايراً قيد التشكيل، عالم يتميز بتوزيع أكبر للقوى ، وهذا التغير لم ينجم عن انتصار عسكري، بل نتيجة لعامل سلمي يتمثل في النمو الاقتصادي السريع[٢٥].

لقد بدا الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص تعاني من نقاط ضعف عديده داخليا وخارجيًا، وذلك بسبب التوظيف الخاطئ وغير السوي للهيمنة ، فداخلياً أشار بعض المراقبين إلى ان المجتمع الأمريكي يحمل في طياته مجموعة من عوامل التراجع والانهيار كتلك المرتبطة بتنامي العنف والاجرام داخل هذا البلد وتزايد الحركات والجماعات التي تتبنا العنف الموجه ضد النظام الفيدرالي ضد المجتمع برمته[٢٦] وخارجياً يكمن جوهر المشكلة الامريكية في تدهور الاقتصاد لان معظم القوة والنفوذ الأمريكي خارجياً كان نتيجة لثروتها الاقتصادية الضخمة التي بدأت تضمحل[٢٧]، وبرزت الصين كأكبر اقتصاد في العالم قبل ٢٠٣٠م، ومن الواضح ان الهند هي ثالث اقتصاد في العالم بحلول ٢٠٥٠م، ومن المرجح أن يكون اقتصاد ناشئ مثل الاقتصاد والإندونيسي في أسيا اكبر من اقتصادات المملكة المتحدة وفرنسا بينما يمكن ان تتفوق باكستان ومصر على إيطاليا وكندا (على أساس تعادل القوي الشرائية) من حيث النمو، ويمكن أن تكون فيتنام والهند وبنجلادش الاقتصادات الأسرع نمواً خلال الفترة حتى ٢٠٥٠، بمتوسط نمو يبلغ حوالي ٥% سنويًا[٢٨] لقد اقر كثير من المسؤولين الأمريكيين بتراجع موقع الولايات المتحدة على الصعيد العالمي ، بالرغم انها مازالت القوة العسكرية الأولى (كذلك كان الاتحاد السوفيتي عند انهياره) والدبلوماسية والتكنولوجية في عالم اليوم ولكن هذا التراجع يحدث بشكل نسبي تدريجي في السنوات القادمة في مواجهة قوى دولية أخرى صاعدة وعائدة إلى الواجهة من جديد، كما اقروا بتصاعد العداء للولايات المتحدة عبر العالم[٢٩] وهذا يرجعنا إلى نبوءة (Paul Kennedy) يمكن القول أن النصيب الأمريكي من القوة العالمية بتعرض للتناقص بشكل سريع لأمريكا نفسها، ولكنه غير محسوس لغيرها[٣٠].

٢- <u>التحول الامريكي من الشرق الأوسط نحو منطقة أسيا :</u>

انتهج باراك أوباما نهجاً جديداً تجاه الشرق الأوسط، فبعد شهرين من توليه مهام منصبه قام الرئيس أوباما بتفصيل هذا المنهج في خطاب ألقاه في القاهرة، حيث لوحظ أنه لم يؤكد في خطابه على المصالح والاولويات الحيوية التي طالما حددت السياسة الأمريكية لعقود في منطقة الشرق الأوسط، بل شدد على رغبته في سحب قواته من أفغانستان والعراق بحلول ٢٠١٢[٣١].

وفي نوفمبر ٢٠١١ ، كتبت (Hillary Clinton) وزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك مقالاً في دورية السياسة الخارجية كان بمنزلة إعلاناً رسميا من إدارة أوباما عن تحول سياستها نحو آسيا اذ اعتبرت " كلنتون" أن منطقة آسيا والمحيط الهادي ، أصبحت المحرك الرئيس للسياسة العالمية مشيرة إلى ست محاور أساسية ستمضي لها ومن خلالها واشنطن في التعامل مع هذه المنطقة وهي(٣٢).

أ- تعزيز التحالف الأمنية الثنائية .

ب- تعميق العلاقات مع القوى الناشئة بما فيها الصين .

ج- التعامل مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف .

د- زيادة التجارة والاستثمارات

هـ- توسيع الوجود العسكري الأمريكي في تلك المنطقة .

و- دعم الديموقراطية وحقوق الانسان .

أن هناك توافق عام على أن الولايات المتحدة تريد فك الارتباط بالشرق الأوسط ، وهناك على الأقل ثلاث أسباب تجعل واشنطن تفضل الانسحاب البطيء من الشرق الأوسط وهي(٣٣):

- أن الراي العام الأمريكي لم يعد يرغب في أي نوع من أنواع التدخل في الشرق الأوسط ولنتذكر أن نجاح أوباما في الانتخابات عام ٢٠٠٨، يعود جزئياً إلى الوعد الذي قطعه على نفسه بإعادة القوات الأمريكية إلى الوطن .

- رغبت إدارة أوباما في فك الارتباط بالشرق الأوسط لان له علاقه بالمشاكل الاقتصادية الداخلية ، ذلك بأن الكلفة المالية والاقتصادية للتموضع العسكري في المنطقة باهظة التكاليف في الوقت الذى يواجه الاقتصاد الأمريكي عجزاً خطراً بعد الازمه المالية الكبرى.

- تنامي الشعور بالاستقلال المحلي في مجال الطاقة بفضل ثورة النفط والغاز الصخري فقد تجاوزت الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية في انتاج النفط، لتصبح المنتج الأول للنفط في ٢٠١٧، وستبدأ في سنه ٢٠٢٥ – بحسب بعض التقديرات – بتصدير النفط والغاز أكثر من ما تستورد، وستحقق الاكتفاء الذاتي كلياً في مجال الطاقة في سنه ٢٠٣٠(٣٤).

- كذلك يعتبر بحر الصين الجنوبي من اهم المناطق بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الوقت الحاضر والمستقبل وهو يحظى بأهميته (جيوبوليتيكيه) كبيرة ويرجع ذلك إلى وقوعه في نطاق جغرافي مهم عند طرق المواصلات البحرية والأكثر كثافه ونشاطاً في العالم ، في ظل الإمكانات السكانية والاقتصادية للدول المتشاطئه له (الصين– كمبوديا– اندونيسيا – فيتنام – تايلند – الفلبين – ماليزيا – بروناي – سنغافورا)(٣٥).

ولهذه الأسباب أصبح هناك مبرر للتفكير في انسحاب أمريكي بطيء لكن مطرد من الشرق الأوسط، ومما لاشك فيه أن الصين هي أهم أولويات الولايات المتحدة حالياً، والأكثر منطقية لاستدارتها نحو منطقة أسيا والمحيط الهادي.

٣- اثر النفط والغاز الصخريين على دور الولايات المتحدة في الخليج العربي

استطاع النفط والغاز الصخري المنتج في الولايات المتحدة ، أن يتطور تطوراً سريعاً خلال عقد من الزمن، وأن يحتل مكانه مهمة في السوق النفطية العالمية، وان ينافس انتاج النفط الأحفوري أو التقليدي[٣٦] وهو نفط يؤخذ من البقايا العضوية في صخور معينة ، ويتم استخراجه عن طريق التحلل الحراري (Pgrolgsis) أو باستخدام تقنية الهدرجه (Hydrogenation) للصخور التي تحتوي على النفط ، وهذه التقنية المستحدثة جعلت هذا المصدر مجدياً من الناحية الاقتصادية[٣٧]، والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لديها نحو ٧٦% من الموارد العالمية المثبتة للنفط الصخري ، تليها الصين بنحو ٧% ثم روسيا بنسبه ٥%[٣٨]، ومنذ ٢٠٠٨ ، عرف إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة ارتفاعاً ملحوظا قبل ان يحقق طفره كبيرة منذ بداية ٢٠١١ ، والتي وصلت ذروتها مع بداية سنه ٢٠١٥ منها اطلق عليه "ثورة النفط الصخري"، مستفيداً من الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية ، والتي بلغت حدوداً قياسية تجاوزت حاجز ١٠٠ دولار للبرميل . وهو ما أدى إلى ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة ، أكبر مستهلك للنفط العالمي ، من حوالي ٥ ملايين برميل يومياً سنه ٢٠١١ ، إلى اكثر من ٩ ملايين برميل يومياً عام ٢٠١٥، وهو ما خفض من وارداتها النفطية بشكل كبير، ودفع كثيرين إلى الحديث عن إمكانيه تحقيق الاستقلال النفطي للولايات المتحدة، بل اكثر من ذلك تحولها إلى مصدر عالمي، خاصة مع موافقه الكونجرس على قرار إدارة الرئيس باراك أوباما ، بإلغاء الحظر المفروض على تصدير النفط الأمريكي إلى الخارج[٣٩].

ولهذا صرح أوباما بأنه لم يعد هنالك مبرر لأن تسيل دماء الجنود الأمريكيين من أجل النفط في الشرق الأوسط[٤٠]، لقد مثل انخفاض الطلب الأمريكي المتوقع على نفط الخليج، وتحول الحركة الاستراتيجية الأمريكية شرقاً من الشرق الأوسط إلى شرق أسيا، فضلاً عن التكلفة العالية جدا للتدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق، وهو ما أدى إلى مراجعة أوباما للسياسة الامريكية في الشرق الأوسط بشكل كبير[٤١]، ومن المتوقع في المدى المتوسط او الطويل، أن تقلص واشنطن من مشاركتها العسكرية المباشرة في الخليج العربي، مع أعطاء الأولوية لمساعدة دول الخليج العربية على بناء قدراتها الخاصة[٤٢]، وهذا الامر شجع إدارة أوباما على التفكير بجدية في الانسحاب بشكل تدريجي من بؤرة مليئة بالنزاعات الدولية[٤٣]، ففي عام ٢٠٠٨م، ظهرت ثلاثة متغيرات رئيسة، وهي بمثابة محددات للسلوك الأمريكي؛ مما أثار نقاشات داخليا في الولايات المتحدة حول جدوى المشاركة الأمريكية المكثفة في الشرق الأوسط هي[٤٤]:

أ) عدم تحقيق الرئيس بوش الأبن بعد ان انهاء فترة ولايته عام ٢٠٠٨م ما يسمى بأهداف حرب العراق عام ٢٠٠٣م.

ب) الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م.

ج) ثورة النفط الصخري، والذي عزز بشكل كبير النقاش حول جدوى وأهمية الشرق الأوسط للولايات المتحدة.

وانطلاقاً من هذه المتغيرات الثلاثة تصاعدت الأصوات الداعية للحد من الانخراط الأمريكي الموسع في الشرق الأوسط، وهم ما يطلق عليهم انصار الموازنة الخارجية "Offshore Balance" التي ترى الهيمنة العسكرية الامريكية في الشرق الأوسط لم تجلب الا العداء وزيادة تعرض مصالحها للخطر من قبل الإرهابيين، ومن ثم يدافع أصحاب هذا الرأي عن مشاركة محدودة للولايات المتحدة ولاسيما العسكرية عبر ما يسمى التكنولوجيا العسكرية الذكية، ويمكن القول أن الرئيس أوباما كان من اشد المتحمسين لهذه الفكرة، والتي طبقها بالفعل في الشرق الأوسط، فقد سحب قواته من العراق وتبنى منهجاً توافقيًا مع ايران، وحارب داعش في اطار مشاركة جوية محدودة ، وهذا لا يعني تراجع أهمية نفط الخليج العربي تماماً للولايات المتحدة ، ولكن يعني انخفاض درجه أهميته بشكل أو بآخر(٤٥).

أما بالنسبة للرئيس ترامب فكان لتصريحه الشهير عام ٢٠١٩م، حين دعا الدول التي تستورد كميات كبيرة من نفط الخليج إلى المشاركة في حماية حرية الملاحة في مضيق هرمز حيث قال: "نحن حتى لسنا بحاجه لان نكون هنا (الخليج العربي) مادامت الولايات المتحدة باتت المنتج الأول للطاقة في العالم"(٤٦).

وخلصت الدراسة: أن ترامب لا يختلف عن أوباما كثيرا في السياسة الخارجية، وإن استراتيجية التمحور حول أسيا وفك الارتباط بالشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، إنما هي استراتيجية أمريكية وليست توجهات رؤساء فقط.

ثانياً: اهتزاز ثقه دول الخليج العربية بالدور الأمريكي في المنطقة

أدت اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، إلى اندلاع حرب أمريكية غير مسبوقة ضد الإرهاب، وبدأت الحرب وبسرعة كبيرة وإمكانيات ضخمة اندلعت الحرب ضد أفغانستان في ٢٠٠١م، ثم قامت حرب أخرى وبنفس الضخامة ضد العراق، وتم احتلاله، وتنصيب حكامًا آخرين، فأنهت حرب أمريكا الطويلة ضد الإرهاب، توازنات دولية كانت تحكم الشرق الأوسط ومنها التوازن بين العراق وإيران(٤٧)، الذي كان يساعد في استقرار الخليج العربي، أيضًا كان للتعاطي المتردد من قبل الولايات المتحدة للثورات العربية، وتعاملها مع أحداثها بشكل تم فيه تجاهل مخاوف دول الخليج العربية من هذه الثورات، أثر كبير في الشك بسياسة الولايات المتحدة في الخليج من قبل هذه الدول(٤٨)، وفي نفس الوقت وكان للاتفاق النووي الإيراني الدور البالغ في اهتزاز هذه الثقة أيضًا.

ولذلك خلصت الدراسة إلى أن هذه الأحداث الكبرى التي مر بها الخليج والشرق الأوسط هي من أهم أسباب انعدام أو زعزعة الثقة بالدور الأمريكي، وسيتم الحديث في هذا المحور عن:

١- التوازن بين العراق وإيران.
٢- الثورات العربية.
٣- الاتفاق النووي الإيراني.

١) التوازن بين العرق وايران:

أدى وجود توازن للقوى بين العراق وايران إلى تحقيق حاله من الاستقرار النسبي في المنطقة لنحو ثمانين عاما، أي منذ انهيار الدولة العثمانية عام ١٩١٨ م حتى انهيار العراق عام ٢٠٠٣، فقد شكل الغزو الأمريكي للعراق اول تدخل خارجي شامل في المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الاولي ، وترك تداعيات خطيرة على جيوبوليتيك المنطقة وموازين القوى فيها[٤٩]، صحيح ان حرب تحرير الكويت كان عملاً عسكريا عام ١٩٩١م، ولكنه لم يؤدِ إلا إلى إعادة التوازن لما كان عليه الحال قبل غزو الكويت[٥٠]، لقد أدى هذا الاحتلال إلى تفكيك الدولة وحل الجيش ووقوعه في ايدي الميليشيات الشيعية الموالية لإيران، لقد فرضت الاخطار الأمنية والسياسية والاقتصادية والطائفية ،على المشهد العام في الخليج العربي، وقامت ايران بملأ الفراغ الأمني والاستراتيجي داخل العراق . وقدمت الولايات المتحدة العراق لإيران على طبق من ذهب[٥١]، لقد انصرفت ايران بدأب إلى بناء مقومات قوة إقليمية مهمة مستفيدة من الارتفاع الكبير في أسعار النفط ومن بيئة جيوبوليتيكية تغيرت لمصلحتها بشده قبل التدخل العسكري الأمريكي المباشر، فتحول العراق تدريجياً إلى منطقه نفوذ إيرانية، وأصبحت ايران هي القوة الإقليمية الوحيدة في الخليج العربي، وهكذا تمكنت إيران ليس فقط من تحييد العراق، بل حتى من السيطرة عليه عبر أدواتها، معتبرة ما جرى نصراً على المستوى الاستراتيجي[٥٢]، وكان كثيراً من حكام وشعوب المنطقة رافضة لهذا الغزو ، ولكن اجرأهم كان المملكة العربية السعودية، حيث عارض الملك عبد الله ولي العهد في ذلك الوقت هذا الغزو، وصرح في مقابله له على شبكة(ABC News) الإخبارية بأنه "لا يرى ان من مصلحة الولايات المتحدة او من مصلحة المنطقة، أن يتم الهجوم على العراق، وانه لا يعتقد ان مثل هذا الهجوم سوف يحقق النتائج المرجوة منه[٥٣]"، لقد فازت الولايات المتحدة بالحرب، وايران بالسلام والنفوذ، وأصبح العراق ضعيف لا دور إقليمي له، ولم يعد حارس البوابة الشرقية، بل تحول إلى حديقة خلفية لإيران من جهة، وأرضًا مستباحه للتدخل التركي من جهة أخرى، وعدم استقرار امني وسياسي وتوترات طائفيه تهدد بالانتقال إلى دول الخليج ، ولدت شعور متزايداً بالقلق العميق والطبيعي والمشروع في الوقت ذاته لدى دول الخليج العربية، التي وجدت نفسها في خضم سياق استراتيجي عام ومضطرب[٥٤].

يقول جون ديوك (رئيس المجلس القومي للعلاقات الأمريكية العربية في واشنطن) قال لي احد وزراء الخارجية في مجلس التعاون :" ان غزو واحتلال العراق بقيادة الولايات المتحدة قد عزز من قوى إيران بصورة هائلة مقارنةً بقوة العراق ودول مجلس التعاون ، ثم قال :" أن الحقيقة المؤلمة التي لابد من الاعتراف بها هي أننا شرحنا لنظرائنا الأمريكيين في مناسبات كثيرة ، ووقت مبكر وبالتفصيل ،أن الذي كانوا عازمين عليه ضد العراق ، كان خطأ جسيماً ، وأن رفضهم القيام بالحد الأدنى المطلوب لحماية مصالحهم ومصالح حلفائهم كان له نتائج كارثية ، نحن لانستطيع وضع كل

بيضنا في سله واحدة ، او الوقوف مكتوفي الأيدي"[٥٥] ولم يعد للبلدان الإسلامية في الشرق الأوسط اية ثقه في الولايات المتحدة، وخاصة دول الخليج العربية، هذا ما حذر منه المسؤولين في هذه الدول[٥٦].

٢) الثورات العربية:

مثلت الثورات العربية والانتفاضات الشعبية، صدمة حقيقية للدوائر السياسية والاستخبارية والبحثية في الولايات المتحدة على نحو فاق قدرة تلك الدوائر على توقعاتها، وسرعة الاستجابة الحصيفة لها[٥٧]، وبالنسبة لدول الخليج فقد اعتبرت خسارة أنظمة كل من مصر وتونس واليمن ، تشكل خسارة سياسية عملية، خاصه في مجال السياسات العربية الجماعية، حيث كانت تعتمد على هذه الدول، في تحقيق سيادة سياساتها المحافظة ، فيما عرف بمحور الاعتدال، وقد دعم هذا الهاجس قراءتها الخاصة والمبكرة للتحولات الجديدة، على انها لا تحمل فرصه لتوفير البديل من بين الأنظمة الجديدة من حيث المبدأ ، بل تحمل تحد لهذه السياسات، وكانت اهم دوافع الازمة التي تشعر بها دول الخليج إزاء الثورات هي[٥٨]:

– القلق من انعكاسات سلبية للثورات العربية على الأوضاع الداخلية لدول الخليج، خشية انتقال هذه المطالبات الشعبية بالإصلاح والتغيير الديمقراطي، وحالة عدم الاستقرار على ساحاتها.

– الموقف السلبي من نتائج الانتخابات، التي اسفرت عن تقدم واضح لحركات الإسلام السياسي في العديد من دول الثورات العربية، وبخاصه مصر التي تتمتع بوزن مهم ومؤثر في الساحة العربية.

– الأوضاع المضطربة والمواجهات التي شهدتها البحرين، والتي أثارت مخاوف دول الخليج باتجاه تعاون خليجي عسكري وامني في مواجهة ما اعتبرته اشتعالاً للنار داخل البيت الخليجي، وازاد من حجم هذه المخاوف البعد الطائفي للأحداث في البحرين ، وما صاحبها من عنف، والذي هدد بانقسام مجتمعي خطير، ناهيك عن قناعة دول المجلس بوقوف ايران وراء هذه الاضطرابات.

– الانزعاج الشديد من سقوط النظامين المصري والتونسي، والخشية من سقوط أنظمة حليفه أخرى.

– التنافس بين المحاور والتحالفات الإقليمية في المنطقة، وتصنيف الحكومات التي فازت بالانتخابات في دول الثورات العربية ، ضمن تحالف يضم (تركيا وقطر)، حيث رات فيه بعض دول الخليج العربية (السعودية – الامارات – البحرين) حالة تعارض توجهاتها السياسية ، وربما تهدد مصالحها.

- وقد أثار هذا القلق بين دول الخليج العربية، التي فسرت رد فعل واشنطن الصامت على انه تحول من شأنه ان ينذر بمزيد من التقلبات في التزامات الولايات المتحدة تجاه المنطقة[٥٩]، لقد زادت عدم ثقة الدول الخليجية بالولايات المتحدة ،

وفسرت السعودية ومعها اغلبيه دول الخليج العربية، أن تخلي الولايات المتحدة عن حليفها القديم أنما هو رساله لها أيضاً ، وبأنه شكل من أشكال خيانة العهد في التزاماتها تجاه اصدقائها وشركائها العرب الاخرين ، لقد رأت فيه دول الخليج تهديداً واضحاً لشرعيتها ولاستقرارها بالدرجة الاولى(٦٠).

- أدت السياسة الامريكية الأحادية تجاه سوريا وإيران إلى زيادة حاله الامتعاض في العواصم الخليجية ، وهو امر اعرب عنه بعض قادة دول الخليج العربية علناً منذ عام ٢٠١١، حيث اشتبكت الرياض مع واشنطن علناً، بشأن قضايا وخلافات تراها واشنطن شكلية وتكتيكية ، بينما تراها الرياض ومعظم دول الخليج العربية استراتيجية، وتهدد امنها وقد وصل الامر بالسعودية إلى حد التهديد علنياً بتحول استراتيجي في العلاقة مع واشنطن(٦١).

- دعمت الولايات المتحدة التحالف العربي في اليمن مع وجود تنسيق سعودي أمريكي وان كان غير مباشر فقد أعلنت واشنطن خلال أغسطس ٢٠١٦ تقليص عدد مستشاريها العسكريين(٦٢)، ويمكن تفسير السلوك السابق، واعتباره ضمن التنازلات التي قدمتها إدارة أوباما لإيران لدفعها وتحفيزها للمضي قدماً في انجاز الاتفاق النووي، واعتباره ايضاً ضمن الإنجازات السياسية التي حققها أوباما خلال وجوده في البيت الأبيض(٦٣).

أما بالنسبة لحقبه ترامب، فقد انخرط بالمشاركة في حرب اليمن، بنفس الوتيرة الأولى التي كان أوباما يعمل بها، مشاركة عسكرية من خلال تبادل المعلومات الاستخبارية والدعم اللوجستي وإعادة التزود بالوقود الجوي للطيران السعودي فلطالما مثلت الحرب لترامب سوق سلاح مزدهرة ، حرص بشده على بقائها مستعرة(٦٤)، وبالمحصلة وخلصت الدراسة إلى : أن الرئيس ترامب لم يغير شيء في سياسة الولايات المتحدة تجاه الحرب اليمنية فقد رجع إلى ما كان يقوم به أوباما ، حتى انه لم يقوم بوضع الحوثي على قوائم الإرهاب الا في آخر أيامه كرئيس للولايات المتحدة.

لقد شكلت أحداث الثورات العربية تحولاً في خريطة الشرق الأوسط ومضمونه، وجاءت موازياً لهذا الزلزال الإقليمي، أزمة حادة في فاعلية القطب الواحد، وربما جاء الثورة في مصر والصراع على سوريا والحرب في اليمن تجسيداً لطبيعة التفاعل بين الابعاد الجيوسياسية للتحولات الجارية على مستوى النظام الشرق اوسطي بصفه عامة وأزمة قيادة النظام الدولي بصفة خاصه كما تعد الثورات والصراعات والحروب مؤشرات إلى مآل وضع إقليم الشرق الأوسط الجيوسياسي في المستقبل(٦٥).

٣) الاتفاق النووي الإيراني.

كانت ايران ومنذ الشاه تسعى إلى تعزيز دورها الإقليمي، ولذلك رأى الشاه الحصول على الطاقة النووية، وحتى بعد سقوط الشاه ومجيئ الثورة الإسلامية فما زالت إيران تعمل على تعزيز قوتها الإقليمية في منطقة انتشرت فيها الأسلحة النووية كما هو الحال

مع باكستان والهند في (الجنوب الشرقي) والاتحاد السوفيتي سابقاً (روسيا الاتحادية) حالياً (شمالا)، والصين شرقاً، وإسرائيل غرباً[٦٦].

أ- الاتفاق بين ايران و (٥+١) :

تم إبرام الصفقة النووية بين إيران ومجموعة (٥+١) وهي الدول دائمة العضوية في مجلس الامن بالإضافة إلى ألمانيا، بعد أشهر قليله من انتخاب حسين روحاني الرئيس الإيراني الجديد ، وقد كشف مسؤول امريكي كبير شارك في مفاوضات الاتفاق النووي في جنيف، أن الاتفاق الذي تم التوصل اليه كان نتيجة مفاوضات سرية ، بدأت قبل أشهر في سلطنة عمان[٦٧].

ب- تداعيات الاتفاق النووي :

كان إبرام الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ هو التحول الجذري في الوضع الامني لدول الخليج العربية، منذ الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ ، وادى هذا الاتفاق إلى التساؤل المنطقي بشان مدى الالتزام الأمريكي والغربي تجاه أمن دول الخليج ؟ وتخشي دول الخليج العربية، والتي لم تكن طرفاً في هذا الاتفاق أن تقوم الولايات المتحدة بتجاهل مصالحها وأولوياتها الأمنية، في ظل الأوضاع الجديدة (كما حصل في سوريا واليمن) إما بجهلها بطبيعة النظام الإيراني، أو لرغبتها في تغيير تحالفاتها الإقليمية في المنطقة بحيث تؤسس علاقه وثيقة مع ايران على حساب الدول الخليجية[٦٨]، لقد اكتسبت ايران بعد الاتفاق قوة شرعية ودعماً دولياً وغطاء من القوى الكبرى ، فضلاً عن المزيد من الاموال ورفع العقوبات الدولية عليها مما يجعلها تتصرف بمزيد من الثقة وهو ما يخلق مزيدا من الضغوط على الدول الخليجية، وعند تناول التداعيات والانعكاسات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج العربية ولذلك فإن هناك عدة نقاط مهمة يتعين أخذها بعين الاعتبار هي[٦٩]:

١- ان المفاوضات انصبت على البرنامج النووي الإيراني فقط ولم تتطرق إلى أي من القضايا الأخرى وبخاصة تلك المتعلقة بالتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية.

٢- ان الاتفاق فتح الباب لمعالجه المشكلات البنيوية الذي يعاني الاقتصاد الايراني فيها من ناحية، وتحسين علاقة ايران مع الغرب من ناحية اخرى .

٣- ان الاتفاق ابقى لإيران إمكانية توظيف استراتيجية ما يسميه البعض " التحوط الاستراتيجي " أو" الغطاء النووي " في ادارة علاقاتها الإقليمية، وهذه استراتيجية تعني انه في ظل الاتفاق تبقى لديها القدرة على إمكانية انتاج الأسلحة النووية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً اذا ما قررت ذلك في المستقبل.

٤- ان ترسانة ايران من الصواريخ الباليستيية وما تجرية من تجارب جديدة بشان تطوير هذه الصواريخ رغم العقوبات المفروضة عليها، وهو أمر مهم يتعين اخذه بعين الاعتبار عند الحديث عن مستقبل الدور الإيراني في المنطقة، في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي.

فايران لا تستطيع التوسع إلا إلى الغرب فقط، وذلك لأن[٧٠]:

- لأنها محاطه بدول قوية عسكرياً واقتصاديا وسياسياً ومستقرة داخلياً (روسيا الصين، الهند)
- ان اهم عناصر القوة الإيرانية تتمثل في التمدد وفقاً لأيدولوجيتها.
- يأتي ضعف وتشظي العالم العربي بحكم الغزو الخارجي والتنافس الإقليمي وفشل الأنظمة الحاكمة في بناء دولة المواطنة ليتيح المجال امام ايران لمد نفوذها، ولاشك ان امتلاك ايران للأسلحة النووية من شانه التأثير في استقرار الخليج العربي من زاويتين هما:
- تكريس الخلل القائم في موازين القوى.
- إمكانية نشوب صراع مسلح بين ايران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس أثاره على المنطقة وخاصه ان هذا البديل ليس مستبعدًا.

لقد أثار الاتفاق النووي بين القوي العالمية (٥+١) وايران والذي تزامن مع دعوة الرئيس الأمريكي باراك أوباما للإصلاح السياسي والاقتصادي في دول الخليج العربية، وانزعاج حلفاء واشنطن التقليديين في المنطقة بشكل لافت للنظر وبطريقة غير معهودة خاصة في العلاقات البينية وهذا ما كان واضحاً جداً في الاختلاف الكبير الذي حدث في قمة كامب ديفيد التي دعا لها أوباما ملوك وامراء دول الخليج العربية عام ٢٠١٥ ، والتي لم يحضرها الا امير الكويت وامير قطر والباقين جاؤوا بممثلين عنهم. ويري الباحث ان ثالثة الاثافي في اهتزاز الثقة بالدور الأمريكي في المنطقة هو "الاتفاق النووي" لقد تم (بيع دول الخليج) حلفاء واشنطن التقليديين وتم تسليم المنطقة لإيران مثل ما سلم العراق من قبله.

الخاتمة :

مرت العلاقات الأمريكية الخليجية منذ ٢٠١٣م-٢٠٢٠م بعدد من المنعطفات والمتغيرات التي أدت إلى نوع من التغير في الدور الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وإلى إهتزاز ثقة دول الخليج العربية في هذا الدور، لقد تغيرت الولايات المتحدة الامريكية، فلم تعد كسابق عهدها ، صحيح انها ماتزال هي القوى العظمى في العالم الا ان هناك قوى اخرى صاعدة مثل الصين والهند ،ويمكن ان تكون روسيا، الا ان الزمان لا يتغير ابداً ولابد ان تتراجع هذه القوه ، وكما تنبأ كثير من الاستراتيجيين الأمريكيين وغير الأمريكيين، فأن الولايات المتحدة في طور النزول وأن انتقال القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق هو دليل واضح على هذا التغيير فالأسباب الذاتية والتي تم ذكرها في هذا البحث وهي " انتقال القوة الاقتصادية أدت إلى ظهور ما يسمي باستراتيجية التمحور نحو آسيا والذي ساعدت فيه الثورة النفطية في ما يسمي النفط الصخري، كذلك اهتزاز ثقه دول الخليج العربية في الدور الأمريكي المستقبلي خاصه بعد تجاهل مصالح هذه الدول من قبل الولايات المتحدة في الغزو الأمريكي للعراق والذي جعل منه حديقة خلفية لإيران التي تنظر اليها دول الخليج كأكبر تهديد لها، بالإضافة إلى تسليم العراق وسوريا واليمن وقبلها لبنان لإيران وتقويتها على حساب دول الخليج والدول العربية

السنيه، ثم جاء الاتفاق النووي كأكبر صفعة توجه لمعظم دول الخليج العربية والشرق الأوسط، ولهذا تستنتج الدراسة توجه هذه الدول شرقاً تجاه الصين وروسيا والهند.

وانطلاقًا مما سبق، يمكننا مناقشة الفرض الذي صاغته الدراسة والذي افترض وجود علاقة طردية بين تفاقم الازمات الإقليمية في منطقة الخليج وما بين تغير الدور الأمريكي.

وخلصت الدراسة إلى أن جملة ما تعرضت له المنطقة، والعالم من أزمات هيكلية، قد دفع صناع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة إلى التوجه شرقًا ثم التوجه نحو شرق الشرق فيما عرف باسم "التوجه نحو شرق آسيا" وفي السياق ذاته أثبتت الدراسة صحة الفرض القائل بأن هذا التوجه الأمريكي صوب "الشرق" أو "شرق الشرق" أسهم – بالإضافة إلى عوامل أخرى – في اهتزاز ثقة دول الخليج العربي – حكامًا ومحكومين – في الولايات المتحدة ودورها في المنطقة.

رؤية مستقبلية:

وخلصت الدراسة إلى: أن مجموعة التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية ستدفع دول الخليج العربي لتعزيز توجهها نحو شرق آسيا، وإعادة ترتيب أولوياتها عبر التفكير في الاستفادة من دول آسيا أمنيًا أو اكتشاف صيغ أمنية جديدة في منطقة الخليج، خاصة في ظل تراجع الشركاء التقليديين كالولايات المتحدة الأمريكية عن كفاءة هذا الدور، خاصة إذا عرفنا أن الصين تحتل المركز الأول كأكبر شريك تجاري لدول الخليج العربية منذ ٢٠٢٠م، فيما تتصدر هذه الدول قائمة الموردين للطاقة، وتحتل مكانة مهمة في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، وعلى هذا النحو، أبرمت الصين اتفاقية تعاون نووي مع المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٢م للأغراض السلمية، بما في ذلك تطوير المفاعلات النووية، وبناء محطات للطاقة.

ولقد تم الكشف عن وجود منشأة عسكرية صينية في ميناء أبوظبي في عام ٢٠٢٠م الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تضغط على الإمارات لوقف هذه المنشأة.

كما تم الكشف من قبل المخابرات الأمريكية عن وجود مصنع صواريخ باليستية صيني شمال الرياض في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٢١م.

وخلصت الدراسة: إلى أن ليس للصين أي ماضي استعماري أو حروب مباشرة مع العرب بشكل عام سيكون له أثر كبير في هذا التوجه خاصة من قبل النخب.

واستنتجت الدراسة: أن للهند مصلحة كبرى في استقرار الخليج العربي أمنيًا، أولاً من أجل تأمين إمدادات النفط والغاز، ثانيًا لوجود جالية هندية كبيرة تدر عليها مليارات الدولارات سنوياً عبر التحويلات البنكية؛ خاصة إذا عرفنا أن هناك تعاون اقتصادي

وسياسي وأيضاً عسكري بين الهند وبعض دول الخليج العربية، خاصة القوات البحرية، حيث تم عمل مناورات عسكرية بحرية بين الهند وكل من السعودية والإمارات وعمان.

كل هذه الأمور ممكن أن تتضافر لخلق بيئة أمنية مستقرة في منطقة الخليج إذا عرفنا أن لإيران مصالح كبيرة مع الصين والهند، خاصة بعد التقارب السعودي الإيراني والاتفاق على عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما قد تمت بواسطة صينية وتم التوقيع على إعادة العلاقات في بكين في ١٠ مارس ٢٠٢٣م.

هوامش الدراسة:

(١)محمد بدري عيد وآخرون، الخليج في سياق استراتيجي متغير، بيروت، لبنان، الدار العربية ناشرون ، ط ١، ٢٠١٤م، ص٢٣-٢٥.

(٢)زياد مفلح الجعايده ، السياسة الامريكية تجاه دول الخليج العربي ٢٠٠٥- ٢٠١٥ " رساله دكتوراه غير منشورة،عمان الأردن، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، ٢٠١٨صـــ٣٩

(٣)بلال صعب، من التبعية إلى التحالف : العلاقات الخليجية – الامريكية في حاجة إلى اصلاح، ترجمة مريم المهنا ،الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ٢٠٢٠ ،صـــ١٤

(٤)السيد امين شلبي ، العرب ومستقبل القوة الامريكية، شؤون عربية ، العدد ١٣٥ خريف ٢٠٠٨، صـــ١٠٥

(٥)بلال صعب ،مرجع سابق ، صـــ٢٢

(6)"The Emergence of The Role Theory", (March, 2015), UK Essays, Retrieved from:https://www.ukessays.com/essays/politics/the-emergence-of-the-role-theory-politicis-essa.php.

(٧)عبد الفتاح علي الرشدان، الأمن الخليجي مصدار التهديد وإستراتيجية الحماية، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط الأولى ٢٠١٥م ، ص٣١.

(٨)خالد موسى المصري،مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دمشق، دار نينوي، ٢٠١٤، ص٣٨.

(٩)محمد صفي الدين خربوش، مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد ٥، ع١٣، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٢٢.

(١٠)بولميك نوال وتغزه زهرة، الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢١، ص٤٦٣-٤٧٧.

(11)Barry Buzan, People Stat and Fear the International Security Problem in International Relations. Great Britain, Wheatsheaf Book Ltd; 1983, P 85.

(12)Karl Deutsch, *Political Community and the North Atlantic Area*, Princeton: Princeton University Press, 1957.

(١٣)محمد شحماط، الأمن الاقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة: التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا بين فرض الاحتواء ومخاطر الانتشار، ورقة مداخلة مقدمة في ملتقى دولي بجامعة سكيكدة، ٢٠١٤، ص ٥.

(14)Barry Buzan, People Stat and Fear the International Security Problem in International Relations. Great Britain, Wheatsheaf Book Ltd; 1983, P 85.

(١٥)محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد سبتمبر ٢٠٠١، الإمارات، مركز دراسات استراتيجية. ٢٠١١، ص٢٥.

(16)Hans Gunter Brauch, "Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security ", Verlag Berlin Heidelberg: Springer, 2011, p 62.

(17)Stephen M. Walt, Renaissance off Security Studies, International Studies Quarterly Voll.35, No.2, (June1992).

(١٨)عمر عبد العاطي،العلاقات المستغني عنها: السياسة الخارجية الامريكية في تراجع، تقرير في موقع الجزيرة للدراسات ٢٠١٣/١١/٢٤، على الرابط التالي

hllps:llstudies.aljazeera.net/ar/bookrevision /2013/11/24/572436: تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٢٠١٩/١٥.

(١٩)ديفيد اوتاوي، الولايات المتحدة الامريكية: البحث عن سياسية خارجية جديدة، بحث مقدم إلى مؤتمر: العرب والولايات المتحدة الامريكية – المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، ٢٠١٤، ص١٤٩.

(٢٠)زبيغنيو بريجنيسكي، رؤية استراتيجية : أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جنكر ، بيروت _لبنان، دار الكتاب العربي ، ط ٢٠١٢ ، صـــ١٥-٢٣

(21)Michael cox "power shifts ,economic change and the decline of the west ?" Research and analysis. Foreign commonwealth office.28 November 2012.https //www. gov.uk/ government/ public cations /power shifts-economic- change- and –the –decline-of- the west

(٢٢)محمود حسن محمد احمد ، الدور الأمريكي في الشرق الأوسط وافريقيا، مجله أفاق الهجرة ، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان ، عدد ١٢ ، ابريل ٢٠١٤،صـــ٤٨

(23)Robert kappel."The Decline of Europe and US : Shifts in the World Economy and in Global Politics".GLGA Focus.No1.2011.p4.

(24)Gohn Haeksworth and Hannah Audion and Rob Calrrg. The long view how will the global economic order change by 2050".pwc Economis &Policy Services. Pricewather house Coopes llp.februarg 2017. P4.

(٢٥)براهما تشيلا ، سياسية الهند الخارجية في عالم متغير،في محمد ضياء واخر ، (الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود) ، قطر، مركز الجزيرة للدراسات ، ط الاولي ، ٢٠١٠،صـــ ١٥١

(٢٦)بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الامريكية ، قطر، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، ط الاولي ٢٠١٠،صـــــ١٩-٢٠

(27)Daivd Mason."The End of American Century "Rowmm and Little field .(2009).pp133-150

(28)Gohn Haeksw Orthe and Athars . op cit0p6

(٢٩)وليد محمود عبد الناصر ، من بوش إلى أوباما : المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الامريكية، القاهرة، مركز الاهرام للنشر والترجمة و التوزيع ، ط الاولي ٢٠١٠،صـــ١١٣

(٣٠)بول كندي، القوى العظمي : التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠، ترجمة عبد الوهاب غلوب ، الكويت، دار سعاد الصباح ، ط الاولي ١٩٩٣،صـــ٦٩٠

(31)William F. Wechsler." US Withdrawal from the Middle East: Perceptions and Reality". In : kaim Meran and Arturo Varvelli. The Mean Region : A great Power Competition . lSPL and Allan C Council .2019.pp27-29

(32)Hillary Clinton." Americas Pacific Century : The Future of Politics will be decided in Asia.not Afghanistan or Iraq. And the United States will be Right at Center of the action " Foreign Policy" (October13-2011) https ://www.npr.org/2011/10/13/141311go2/foreign- policg-americas –pacific-century

(٣٣)سيث كروسي ، استراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادي، أبو ظبي–الامارات، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، مقال بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٤ وتم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٥ على الرابط التالي:
https :// future uae .com /ar/mainpage/item/30g

(٣٤)عمر تاشبيناز ، الاستدارة الامريكية من الشرق الأوسط نحو منطقة أسيا الباسيفيك، مجلة الدراسيات الفلسطينية العدد ١٠٣ صيف ٢٠١٥ ،صـــ٩٢

(٣٥)شريفة كلاع ، النزاع الأمريكي الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، الجزائر، مجله الفكر القانوني والسياسي جامعة عمار تلجي الاغواط ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مجلد ٥ ، عدد ٢، ٢٠٢١،صـــ٣

(٣٦)طالب حسين الحيالي ، النفط الصخري : جدوى الإنتاج وتحديات المستقبل ، الامارات ، إدارة الدراسات والاحصاء ، حكومة راس الخيمة ، ٢٠١٥،صـــ٣

(٣٧)محمد الكوحي ، مستقبل الصراع على أسواق الطاقة بين النفط الخام والصخري ، تقرير في موقع الجزيرة للدراسات ٢٠١٧/٣/٣١ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٦ على الرابط التالي
https: //studies ealjazeera.nat/en/node/4/50"

(٣٨)جمال سند السويدي ، أفاق العصر الأمريكي : السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ٢٠١٤ ، صـــــ٣٧٦-٣٧٧

(٣٩)محمد الكوحي ، مرجع سبق ذكره .

(٤٠)رياض العيسمي،أوباما يرتحل والشرق الأوسط يشتعل، بيروت–لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١ ٢٠١٧ ،صـــ٣٣٤

(٤١)مصطفي علوي ، قابلية التأثر : إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الخليجية، تحولات استراتيجية ، عودة الجغرافيا ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، عدد يوليو ٢٠١٤،صـــ١٣

(42)Kirsten Westphal. Marco Overhaus and Guido Steinberg" The US Shale Revolution and The Arab Gulf States the Economic and Political Impact of Changing Energy Markets" Swpresearch paper(11). German lnstitute for International and Security Affairs .Nov 2014.p14

(٤٣)عمار أحمد رشيد ، التحولات الاستراتيجية في عهد الرئيس باراك أوباما وتأثيرها في الامن الوطني العراقي، العراق، مجله دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل ، السنه ١٥ العدد ٤٧، ٢٠٢١م ،صـــ٢٧٨

(44)Micah zenko ." US Military Policy in the Middle East :An Appraisal". Research Paper. Chathan House.(October 2018). pp 7-9

(45)Thomas Juneau.US Power in the Middle East :not Declining". Middle East Policy.Vol .xxi.No .2.Summer 2014.pp45-46

(٤٦)"دونالد ترامب للدول المستوردة للنفط الخليجي " احموا أنفسكم " خير منشور على BBCNEWS عربي ، بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٩ تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣ على الرابط التالي https://www.bbc.com/arbic/world-48743856:

(47)Abrams, E (2017). "Realism and Democracy: American Forging Policy after the Arab Spring", Cambridge University Press. P.174.

(48)Aboottalebi, A (2007), Iran and the future of Persian Gulf security, Paper Prepared at the Midwest Political Association Annual Meeting, Chicago, Palmer Hous, P.32

(٤٩)جورج فريدمان، الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير، ترجمة احمد محمود، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥.صـــ٢٧

(50)Marc Weller," The US. Iraq and The use of Foreign Unipolar World".Survival: Global Polities and Strategy.vol.41(winter1999-2000)pp81-100

(٥١)خالد حمود العجمي، اثر تغير القيادة السياسية الايرانية على السياسة الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٧-٢٠٠٩ ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رساله ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٢، صـــ١٤٤-١٤٥.

(٥٢)مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق : دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الشرق الأوسط، الدوحة – قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،ط ا ٢٠١٥،صـــ١٨.

(٥٣)تقرير شيلتون، : السعودية كانت رافضة للحرب على العراق وحذرت من تداعيها، منشور في صحيفه الشرق الأوسط السعودية ، بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٤ ، وتم الدخول بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٤ في موقع الصحيفة على الرابط التالي httos//cut.us/pjkjc

(٥٤)محمد بدري عيد وآخرون في، الخليج في سياق استراتيجي متغير، بيروت – لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون ط١٢٠١٤،صـــ٣٦

(٥٥)جون ديوك انتوني، العلاقات الخليجية الامريكية، في كتاب الخليج في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، جدة – السعودية، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٩ ، صـــ١٣٠-١٣١

(٥٦)كلايد بريستووتيز، امة مارقة : الأحادية الامريكية وفشل النوايا الحسنة ، ترجمة وتقديم فخري لبيب، القاهرة، المركز القومي للترجمة ،ط الأولى ٢٠١٥، صـــ٣٥٩

(٥٧) عبد الفتاح بشير، انعكاسات الثورات العربية على السياسات الدولية: أمريكا والربيع العربي، القاهرة، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، عدد ١٤٦، صيف ٢٠١١م، ص٥٦.

(58) Huber. G. "Apragmatic Actor the US response to the Arab Uprisings" Journal of European Integration. (2015)037/(1).P.63

(59) **Sansm Vakil and Neil Quiliam. Steps to Enable a Middle East Regional Security Process: Reviving the JCPOA. De- Escalating Conflicts and Building Trust". Research Paper. Middle East and North Africa Program. April 2021. P.13.**

(٦٠) هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جكتر، لبنان، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م، ص١٣١.

(٦١)مبروك الساحلي، التدخلات وانعكاساتها على ازمة اليمن ، مركز دراسات الشرق الاسط ، تركيا في ١ ديسمبر ٢٠٢٠، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٣ على الرابط التالي

https://www.orsam.org.tr/ar/dis-mudahaleler-ve-bunlarin-yemen-krizi-uzerindeki-etkileri/

(٦٢)مايسه محمد محمود، الازمة اليمنية وتداعياتها على العلاقات الامريكية السعودية خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٦ ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية ، مجلد ١٠ ، عدد ١، ٢٠١٩ م، ص١٦٩

(٦٣)مبروك الساحلي، مرجع سبق ذكرة، ص٤٩٦.

(٦٤)صلاح السقلدي، لهذه الأسباب قد يتغير الموقف الأمريكي من حرب اليمن، مقال في جريدة الأيام اليمنية، بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢٠م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢٢م على الرابط التالي: **https:www.sahafahh.com/show97774353.html.**

(٦٥)مي نجيب، الجغرافيا المأزومة في ديناميات الصراع في إقليم الشام والعراق بعد الثورات"، تحولات استراتيجية، عودة الجغرافيا، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد يوليو، ٢٠١٤، ص١٨.

(٦٦)شيماء معروف فرحان، اتفاق ايران مع الدول ٥+١ ، العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، جامعة المستنصريه، عدد ٤٥ ، ٢٠١٤ ص ٢٦٦.

(٦٧)ديفيد براين، أمن الخليج: المستجدات الراهنة واتجاهات التسليح في المنطقة، كتاب الخليج في عام ٢٠١٥-٢٠١٦:، جده المملكة العربية السعودية، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٦ ط١، ص ١٣٩

(٦٨)حسنين توفيق إبراهيم، الخليج في عام ٢٠١٥ م- ٢٠١٦م خرائط التحديات والمبادرات والتحالفات، كتاب الخليج في عام ٢٠١٥ -٢٠١٦، مرجع سابق ص ١٥

(٦٩)منصور المرزوقي، دعوة السعودية لإيران: مؤشر ضعف ام دليل قوة؟ سلسله تقارير. مركز الجزيرة للدراسات، يونيو ٢٠١٤ ص٣.

(٧٠)محمد سالم الراشد، دول الخليج، تباين الرؤى والإرادة والإدارة والاستراتيجية، تركيا، مجله رؤية تركية، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عدد ٣ خريف ٢٠١٥، ص١٩.